المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور المؤسسة العسكرية في سياسة الدولة العراقية (1921 – 2000)
اسم الكاتب: رفيف عبد الستار المفرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2264
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المؤسسة العسكرية في سياسة الدولة العراقية (١٩٢١-٢٠٠٠)

رفيف عبد الستار المفرجي(*)

مقدمة:

إن تشكيل نواة الجيش العراقي في العام ١٩٢١؛ ومن ثمَّ التطورات التي رافقت مسيرته سواء من جهة عملية نموه وتحديثه أم من جهة السياسات التي حاول القابضين على السلطة فرضها عليه،ولطالما حاولت القيادة العليا للبلاد توجيه أمور الجيش خارج مهامه المحددة دستوريا ،لتبقى المؤسسة العسكرية من أبرز مؤسسات الدولة العراقية الحديثة، إذ إن السلطة نجحت في أحيان عديدة في بسط قبضتها على قيادة الجيش عبر وسائل مختلفة منها على سبيل المثال منح الترقيات الاستثنائية الخاصة ووضع الأشخاص التابعين لها في مواقع المسؤولية العليا للقيادات العسكرية تحقيقا لنهج الانقلابات ؛والتحكم بالحياة العامة بقبضة القوة والعنف.

ولكن الجيش العراقي لم يكن طوال تاريخه بمعزل عن تأثيرات القوى الوطنية والشعبية ولا بعيدا عن توجه أبناء الشعب العراقي من مختلف فئاته. إذ تقدم للانخراط في السلك العسكري شريحة كبيرة ومهمة من أبناء الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى فضلا عن المخلصين من البرجوازية الوطنية أو الطبقات العليا.[١]

أما عن مسببات التدخل العسكري في السياسة وهنا يحاول (هنتغتون)أن يضع العلاقة ما بين ميول الضباط وقدرتهم على التدخل في الشؤون السياسية وبنية المهارة لديهم [٢]والتي تكون في نهاية المطاف إحدى وجوه سياسة الأمن القومي والتي تعمل على تعزيز سلامة وقوة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة من خلال

(*)كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس السويسي

[١]–تيسير عبد الجبار،المؤسسة العسكرية العراقية بين الامس والغد،مجلة الحوار المتمدن،العدد:٢٣٨٣/٨/٢٣،٢٠٠٨

[٢]– صموئيل ،هنغتون:النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ترجمة سمير فلو عبود،بيروت :دار الساقي ،١٩٩٣،ص٢٣٧.

مواجهة التهديدات الخارجية من هذه السياسة (الأمن العسكري) والحفاظ على سياسة الأمن الداخلي وسياسة أمن المكان ،وتشكيل المؤسسات العسكرية لأي مجتمع يكون بواسطة عامل وظيفي ينبع من تهديدات أمن المجتمع والواجب الاجتماعي ويكون ذلك بروزه من خلال قوى اجتماعية وأيديولوجية ومؤسسات مهنية نقابية داخل المجتمع ،ومن خلال مؤسسات عسكرية تعكس قيم المجتمع يمكن أن تكون قادرة على أدائها الوظيفي العسكري بشكل فعال .وقد شهد العراق، خلال القرن العشرين، عدة ثورات، وانتفاضات، بلغت سبعاً تقريباً، أغلبها كان ضد الاحتلال الإنجليزي للعراق وقد أدت إلى إحداث تغييرات شديدة في ظروفه وأحواله. ومن خلال تحليل هذه الثورات نستطيع التعرف على انتقال الجيش العراقي من النمط المحترف العادي إلى النمط العقائدي الأيدلوجي[٣].

وإذا كان صحيحا أنَّ كفة الصراع ظلت تتحكم بالجيش لصالح السلطات المتعاقبة، وأنه في عدة مرات تمَّ الزج بقطعات محدودة من الجيش العراقي في خوض معركة السلطة ضد الهبَّات والانتفاضات الشعبية كما حصل في قمع انتفاضة الشعب في خمسينات القرن المنصرم وفي انقلاب شباط ٦٣ ،فإنَّ من الاستقامة القول أن الجيش لم يخلُ من القوى الشعبية النبيلة الملتزمة بقضايا الوطن والناس وهي ذاتها التي قادت حركات الجيش لتصحيح الأوضاع.

وهذا ما يدفعنا للبحث في الإشكالية الآتية :

- ما دور المؤسسة العسكرية في التأثير على سياسة الدولة العراقية الحديثة؟ وأي دور للأيديولوجية العسكرية وتأثيرها في عملية صناعة القرار السياسي وتأثيرها على نظام الحكم في دولة العراق ؟

وطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو مدى تأثير المؤسسة العسكرية وعلاقاتها بالمؤسسات المدنية والسياسية في العراق؟
- كيف ساهم الجيش العراقي في إذكاء النموذج السلطوي للدولة ؟

---

[٣]– الدكتور خلدون حسن النقيب،الدولة التسلطية في المشرق العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩١،ص٥٧

- كيف ساهم الدعم العسكري وزيادة النفوذ وتطوره على مؤسسات الدولة الحديثة في العراق؟

على أساس أن تكو ن فرضية البحث كالآتي:

– إن العلاقة التبادلية ما بين العسكر والسلطة المدنية كانت تسير باتجاه ، محاولاً كل منهما تسيير الأمور لصالحه ،علماً بأن العسكر هم مَن تحمّل القسط الأكبر في معاناة خلق الدولة والدفاع عن إستمراريتها ،ومصاحبتها بأيديولوجية مؤازرة لهم مما دفع العسكر في زيادة التدخل في الشؤون السياسية .

وما لايمكن تجاوزه تأثير الأيديولوجية وعمقها في داخل المؤسسة العسكرية يعطي نمطاً أيديولوجياً قوياً يساعد في البنية الداخلية ويحدد مسار المؤسسة العسكرية ويرسم حدود طبيعتها ومن ثمّ فإن سيادة النمط الأيديولوجي القوي والمتفق عليه ساعد في بناء الدولة وتقويتها وعزز كل منهم دور الآخر في الحفاظ على وضع الدولة وإستمراريتها ،فالمفهوم الأيديولوجي مهم جداً في صناعة الدولة والحفاظ على وجودها ومأسستها وفي اكتمال العلاقة الأيديولوجية ما بين المؤسسة العسكرية والمدنية .

وذلك من خلال التصميم التالي:

مقدمة

المحور الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس الجيش العراقي

المحور الثاني: مرحلة هيمنة الجيش على السياسة

المحور الثالث: أدلجة الجيش وفق الرؤية السياسية الحاكمة

الخاتمة

المحور الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس الجيش العراقي:

في بحثنا لدراسة المؤسسة العسكرية داخل الأقطار العربية ندرس نموذج العراق وظهور عصر هيمنة العسكر على الحكم، والتي أعقبها ظهور الدولة التسلطية، التي عمت جميع أنحاء المشرق العربي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات إذ كان العراق خاضعاً للحكم العثماني إلى فترة متأخرة إلى أن تم القضاء عليه نهائياً عقب الحرب العالمية الأولى ،إذ لم تكن هناك قومية عراقية معروفة بل عبارة عن ولايات

عثمانية عرفت ضمنيا ببلاد ما بين النهرين وقد تم التوحيد السياسي للولايات العثمانية الثلاث :

(الموصل –ذات النسبة الكردية من السكان – وبغداد – ذات السكان السنيين– والبصرة – إذ الشيعة).[٤]

نتيجة عاملين مهمين كان لهما الأثر الكبير في تحديد مجرى الحياة السياسية في العراق:

- انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية في تركيا التي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي في ١٠ تموز ١٩٠٨، إذ اضطر السلطان عبد الحميد إلى إعلان الدستور القديم الذي قد علقه في العام ١٨٧٨ بعد سنتين من إعلانه مما ساعد على نمو الحس القومي الاستقلالي لدا المواطنين العرب .
- اندلاع الحرب العالمية الأولى وخضوع العراق للاستعمار البريطاني وسياساته خلال أعوام ١٩١٤– ١٩٢١.

وعلى الرغم من أن تأسيس الجيش العراقي الحديث تم بعد تشكيل الحكومة المؤقتة عام ١٩٢١ إلا أن بلاد ما بين النهرين عرفت الجيش المحترف في ظل الحكم العثماني إذ كانت بغداد مقرا لجيش عثماني كبير يخضع مباشرة إلى الحكم في اسطنبول ولعب هذا الجيش دورا أساسيا في فرض سيطرة الدولة على ولايات الموصل وبغداد والبصرة للحيلولة دون نجاح الحركات الاستقلالية ، وقد حضي العراق بإهتمام الدولة فأنشئت فيه المدارس العسكرية ومدرسة لتدريب الضباط ؛ و كان التجنيد بصورة إلزامية من كافة المناطق الخاضعة للحكم العثماني وهذا إنعكس سلباً على التكوين الاجتماعي الشعبي للقوميات غير التركية لدرجة أصبحت الخدمة العسكرية في الجيش كما لو إنها الرحلة إلى المجهول[٥].

---

[٤]– حنا بطاطو ، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية،بغداد، ١٩٩٠،ط١،ص٣١

[٥]– د.عقيل الناصري ،الجيش والسلطة في العراق الملكي،دار الحصاد،سوريا،ط١،٢٠٠٠،ص٤٤

أولا: مرحلة (العهد الملكي)(١٩٢١– ١٩٤٠):

لاشك أن ثورة ١٩٢٠ أسهمت في تغيير الإستراتيجية البريطانية الخاصة بالعراق من استعمار مباشر إلى استعمار غير مباشر، وذلك خلال تأسيس المملكة الهاشمية في العراق العام ١٩٢١، بقيادة الملك فيصل، وتكوين الدولة العراقية الحديثة، في ظل تراجع الحركة القومية العربية عن تحقيق أهدافها وبخاصة هدف الوحدة العربية، حين رضيت بالكيانات القطرية المشرقية (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، التي تأسست على قاعدة إتفاقات سايكس بيكو الانكلو – فرنسية، و لم تحقق كل الأهداف الفعلية للمسألة الوطنية العراقية حتى بطابعها القطري. ذلك أن الملكية في العراق، التي يقف على رأسها ملك عربي هاشمي، كانت في جزء منها صنيعاً بريطانياً، وفي الجزء الآخر نتاج الانتخاب الشعبي، وحتى حكومة فيصل العربية التي أقامت النظام الملكي الدستوري، وأنشأت مجلساً نيابياً منتخباً، ودستوراً للبلاد، عملت على المحافظة على المعادلة الصعبة أي " المحافظة على هيمنة النفوذ البريطاني " من جهة، و" ضرورة إرضاء غالبية السكان والعناصر الوطنية بوجه خاص ". من جهة ثانية لقد كان لثورة العشرين أهمية كبرى في بداية تحقيق تماسك المجتمع السياسي للعراق، ليس فقط من خلال التقارب والترابط السني – الشيعي، واندماج الشيعة في الجسم السياسي العراقي " بل أيضاً بحل ناجح لنزاع تاريخي كان كامناً في أساس الكثير من الانقسامات المثيرة للاضطرابات في المجتمع العراقي، إلا وهو النزاع المزدوج بين العشائر والمدن النهرية من جهة، وفي ما بين العشائر نفسها من جهة ثانية، حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات." [٦]

على الرغم من أن حكومة الملك فيصل ذات الأصول غير العراقية، (بحكم أن الموطن الأصلي لفيصل هو الحجاز)، كانت مدينة للاستعمار البريطاني، الذي أصبح يحكم العراق في مرحلة الانتداب بواسطتها، إلا أنها أنهت عملية بناء المؤسسات الدستورية،

---

[٦]–حنا بطاطو ، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية،بغداد، ١٩٩٠،ط١،ص٢٠١

والعمل على تأسيس جيش محترف للحفاظ على أمن العراق الداخلي والحفاظ على حدود العراق وتأمين المصالح البريطانية وإرسائها على أساس مضمون.

وأعتبر الاجتماع التداولي الذي دعا إليه جعفر العسكري باعتباره وزير دفاع الحكومة المؤقتة والمشكلة قبل إنشاء المملكة وتنصيب عرشها ؛فكان هذا التاريخ الذي تأسس فيه الجيش العراقي والذي احتفل به رسميا لأول مرة كعيد للجيش عام ١٩٤٣ .لقد كان موضوع توسيع الجيش العراقي وتحديث المؤسسة العسكرية واحد من أهم محاور الصراع السياسي في البلد في المرحلة الملكية وكانت كتل النخبة الحاكمة وبالخصوص ذوي الأصول العسكرية والمدعومين معنويا من العرش كانت ذات توجه عسكري ولها رغبة القيادة العسكرية العراقية والحال نفسه لبعض كتل النخبة السياسية المقترنة بالموافقة المعلنة أو الخفية للعرش ومساندة المثقفين العروبين التوجه نحو بناء جيش كبير ومستقل عن تحكم قوى الانتداب. ظهر التقارب والتصارع ما بين القوى العسكرية المدعومة من العرش الملكي بإجبارية التجنيد وإصرار قوى الانتداب على الطواعية وهذا للخوف من ظهور قيادات عسكرية مناهضة لها وترفض الانصياع للقيادة البريطانية ؛ كان موقف الأقليات الدينية والمذهبية هو ضد مشروع التجنيد الإجباري لأنه يتعارض مع مبادئهم الدينية كما في اليزيديين والذين قدموا تلك الحجة للدولة العثمانية فقامت بإعفائهم ،في حين رفضت الحكومة العراقية من إعفاءهم من التجنيد على الرغم من نفس الأسباب التي تقدموا بها ولا يختلف موقف الزعماء الأكراد عن رفض مشروع التجنيد الإجباري وهذا الرفض نابع من التجارب السابقة ذات الموروث المأسوي والمقترن بالسخرة والابتزاز وإذلال الذات الفردية والقومية أيام العثمانيين والتي تعمقت أكثر مع نكث البريطانيين لتحقيق بنود معاهدة لوزان التي تهتم بالإدارة الخاصة لشؤونهم ؛وهذا عدا عن قمع ثورتهم عام ١٩١٩ على يد القوات البريطانية والانتفاضة التي قمعت على يد الجيش العراقي ١٩٢٤– ،١٩٢٥واما الأكثرية العربية الشيعية فقد كان الرفض مع بداية طرح قانون من الوزارة العسكرية الثانية وقاد حزب

النهضة (الشيعي التوجه)حملة المعارضة إنطلاقا من الموقف الصريح المناهض للاحتلال وحكوماته ومشاريعه والتي لا تعبر عن طموح ثورة العشرين[٧].

المحور الثاني: مرحلة هيمنة الجيش على السياسة

تميزت مرحلة الثلاثينات في العراق المستقل بميزة أساسية مضمونها الخروج الأول للمؤسسة العسكرية من ثكناتها وبداية المساهمة الفعلية في صناعة القرار السياسي؛ من خلال تشكيلاتها وتوسيع قوامها وبلورته في الثلاثينات أو من خلال فرض إرادتها كمؤسسة بصورة مباشرة عن طريق الانقلاب العسكري كما حدث عام ١٩٣٦[٨].

بدءاً من عام ١٩٣١، أخذت تظهر بين ضباط الجيش العراقي حركة تذمر من الأوضاع السائدة، وطمعت هذه الحركة في فرض سيطرة الجيش على الحكومة. وساند ضباط الجيش الوزارة التي كان يرأسها ياسين الهاشمي، في إخماد تمرد العشائر في الفرات الأوسط، وقوى المعارضة السياسية.[٩].

أولا: الانقلاب العسكري بقيادة بكر صدقي في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦

لقد كان انقلاب بكر صدقي بداية قيام تنظيم سياسي عسكري قوي، نجح في القيام بأول انقلاب عسكري أطاح بوزارة ياسين الهاشمي في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦. لم يكن هذا الانقلاب بداية الانقلابات العسكرية في تاريخ العراق الحديث فحسب، بل كان كذلك أول انقلاب عسكري في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، وفتح الباب على مصراعيه لتدخل الجيش العراقي في سياسة البلاد. كان قائد الانقلاب هو الفريق بكر صدقي، قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي، وكان على صلة وثيقة، وصداقة حميمة، بحكمت سليمان، أبرز أعضاء جماعة الأهالي، والذي تمكن من ضم صديقه الفريق بكر صدقي إلى جماعة الأهالي. وكان حكمت سليمان هو الذي شجع بكر صدقي، من قبل على شن حملته التأديبية ضد الآشوريين عام ١٩٣٣، وهي الحملة التي انتصر

---

[٧]– د.عقيل الناصري ،الجيش والسلطة في العراق الملكي،دار الحصاد،سوريا،ط١،٢٠٠٠،ص٦٠–٦٦

[٨]– د.عقيل الناصري ،الجيش والسلطة في العراق الملكي،دار الحصاد،سوريا،ط١،٢٠٠٠،ص٧٨

[٩]– عادل محسن محمد،تطور الدورالسياسي للجيش العراقي ١٩٣٥–١٩٣٩،مجلة التربية والعلم، المجلد (١٤) العدد (١)، لسنة٢٠٠٧،ص٢٧ وللاطلاع اكثر:عبد الجبار العمر،مجلة افاق عربية،١٢اب ،١٩٨٠،روايات ووثائق جديدة عن عهد بكر صدقي،ص١٣–١٨.

فيها بكر صدقي وذاع صيته كبطل وطني. وأسهمت مجموعة من العوامل في التفاف عدد من الضباط من حوله ومنها إعجابهم بكونه احد الضباط الجيدين بالجيش العراقي وبالإضافة لدوره في القضاء على تمرد النساطرة وعصابتهم ؛فضلا عن استمالة عدد من الضباط عن طريق إقامة الحفلات وأدى تقربه للضباط الأكراد إلى تأيدهم والتفافهم حوله وتوجه نظر صدقي للقضاء على حركة النساطرة عام١٩٣٣وحركات الفرات الأوسط ١٩٣٥ ،وأضف لذلك عدائه لنوري السعيد وجعفر العسكري هذا ما دفعه للسعي إلى تحقيق طموحاته وبدأت اتصالاته الكثيرة ب طه الهاشمي والذي كان رئيس أركان الجيش؛ وبدا بالتقرب للتحالف المكون من حكمت سليمان وكامل الجادرجي وجعفر أبو تمن الذين انضموا إلى جماعة الأهالي[١٠].

وأقتنع بكر صدقي، من ذلك الوقت، بإمكانية تدخل الجيش في السياسة، وبأن مستقبله ومستقبل الجيش، وتحقيق مطالبه يتوقف إلى حدٍّ كبير، على إسناد الحكم إلى حكمت سليمان، الذي كان حلقة الاتصال بين جماعة الأهالي والجيش .ويبدو أن الهدف المشترك، لكل من بكر صدقي وحكمت سليمان، كان إستخدام الجيش للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي وكان الانقلاب الذي فكر به بكر صدقي بادرة أولى في إقحام الجيش في شؤون الدولة وبقوة السلاح إذ أصبح فيما بعد الحسم والوسيلة الأنجح لقلب نظام الحكم[١١].

سمحت الفرصة لبكر صدقي لكي يقوم بانقلابه العسكري على وزارة ياسين الهاشمي ذات التوجه القومي وجاء الانقلاب الذي قام به بكر في١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ كوسيلة أخيرة لإسقاط وزارة الهاشمي؛ ومن هنا بدأت جهود الفريق بكر صدقي وطموحه لإقامة دكتاتورية عسكرية ؛ كان انقلاب بكر صدقي أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر، وقد ساعد عليه ضعف المؤسسة السياسية التقليدية وعدم استقرار أوضاع البلاد على العكس من تنامي الدور الخاص ببروز الكتل العسكرية والتنافس الحاصل بينها صمم قادة الكتلة القومية في الجيش العراقي على التخلص من

---

[١٠]– عادل محسن محمد،نفس المصدر ،ص٢٤

[١١]– الدكتورة عصمت السعيد،نوري السعيد الرجل والانسان،النشر لمبرة عصام السعيد ،لندن،١٩٩٢،ص٣٣

بكر صدقي، وذلك عن طريق إغتياله و لتحقيق هذا الأمر فان ذلك من شانه زرع التفرقة بين الملتفين حوله ؛وضعت محاولات وخطط عديدة من اجل تنفيذ عملية الاغتيال داخل بغداد وخارجها ولكن هذه المحاولات لم تنفذ خوفا من وقوع خسائر بشرية فادحة ،ومن ثم تقرر أن تكون عملية الاغتيال في الموصل كمرحلة أولى وبالفعل سافر صدقي للموصول يم١١اب ١٩٣٧.وتم في هذا اليوم تصفية بكر صدقي من خلال عملية خطة الليل وبهذه الطريقة انتهت مرحلة بكر صدقي بانقلاب جديد لتبدأ مرحلة أستقطاب الكتلة القومية في الجيش العراقي والتي أصبح أفرادها البديل المناسب عن أصحاب الرتب العالية[١٢] .

كان مقتل بكر صدقي والذي قاد أول عملية انقلاب عسكري وبنفس الطريقة من خلال مؤامرة عسكرية قامت بها مجموعة من الضباط من ذوي الأصول العربية وخصوصا عندما توضح لهم إن ما كان يسعى له بكر صدقي هو إقامة دولة كردية مستقلة ولكن مع هذه الحادثة شهد الجيش العراقي مرحلة حساسة لدرجة انه كان قريب للانقسام على نفسه مقتل بكر صدقي.. بقي لغزاً بحاجة الى حل دأب بكر صدقي في أيامه الاخيرة على تضليل وغش الإطراف المعنية بأمر تحركاته فلايكاد احد يعرف الى أين يتجه حتى المقربين اليه فضلاً عن كتمانه لتوقيتات حركته والواسطة التي سيستخدمها ووقت وصوله الى الجهة المقصودة .ولذلك فأن تدابير وتنفيذ عملية اغتياله التي تمت خلال النصف ساعة الواقعة بين وقت وصوله ووقت التنفيذ مما جعل من المنطقي طرح الكثير من الأسئلة فمن الناحية العملية لا يمكن تنفيذ الاغتيال بدون علم الجهة المتآمرة قبل زمن وصوله بمدة ساعة او ساعتين ليتسنى لها إحضار القاتل بل ربما كان المتآمرون على علم بوقت وصوله والمكان الذي سيمكث فيه وا لاكيف تمكنوا في نصف ساعة تحديد طريق الدخول والتقريب واصابته اصابات قاتلة ولابد أن يأتي اليوم الذي سيكشف الحقائق للعبرة والتاريخ..[١٣]

---

[١٢]– عادل محسن محمد،تطور الدورالسياسي للجيش العراقي ١٩٣٥–١٩٣٩،مجلة التربية والعلم، المجلد (١٤) العدد (١)، لسنة٢٠٠٧،ص٢٧

[١٣]– الدكتورة عصمت السعيد،نوري السعيد الرجل والانسان،النشر لمبرة عصام السعيد ،لندن،١٩٩٢،ص٣٤وللاطلاع أكثر :انظر كتاب عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارات العراقية ،الجزء الرابع ،ص٣٢٨

ثانيا:مرحلة ١٩٤٠-١٩٦٠(عهد الوصاية والثورة)

سميت أحداث مايس ١٩٤١ بأسماء شتى وأطلق عليها مختلف النعوت مثل (حرب مايس) أو (حركة مايس) أو (الفتنة) أو (حركة رشيد عالي) أو (ثورة مايس)

إن القيادة العسكرية آنذاك كانت تستخدم كلمة (أيار) عوضا عن مايس في بلاغاتها العسكرية التي بلغت ٣٣ بلاغا. إن أحداث مايس أكثر انطباقا على الواقع لان ما حدث يوم ٢ مايس ١٩٤١ وان كانت في طبيعتها حربا بين قوتين متصارعتين (بريطانيا والعراق) ؛لم يكن وليد ساعة وليس إنفعالا خاصا أو مطلبا في حد ذاته بل إنه كان ساعة انفجار استمرت سنوات عدة ولتفاعلات داخلية وخارجية لم تكن جميعها قد عرفت في حينها. إن ما حدث في مايس كان النهاية المحتومة لصراعات علنية وخفية بين مختلف القوى في العراق وخارج العراق في إنكلترا خاصة وهي صاحبه العلاقة المباشرة بالأحداث المذكورة كما إن الوضع الدولي العام ومنذ ١٩٣٨ إن لم نقل منذ ١٩٣٣ ،قد ارتبط في أحداث منطقتنا العربية العامة وفي أوضاع العراق السياسية خاصة وقد أيدت الوثائق المختلفة ذلك ويمكن أن يرد ذلك إلى سنة ١٩٣٦ (انقلاب بكر صدقي) ونشوب صراع بين الاتجاه القومي العربي وغيره أولا ثم بين العناصر الوطنية وبين مؤيدي الحكم الأجنبي ثانيا بالإضافة فان مقتل الملك غازي سنة ١٩٣٩ يندرج في مضامين ذلك الصراع.[١٤]

في الأول من أبريل ١٩٤٠، تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة، للمرة الثالثة في حياته؛ بعد أن تولاها مرتين في عام ١٩٣٣، وقد اشترط رشيد عالي الكيلاني على الأمير عبد الإله، الوصي على العرش أن يتعهد جميع السياسيين، ورؤساء الوزراء السابقين في وثيقة مكتوبة بمساندته وإطلاق يده في رسم السياسة التي يراها مناسبة لصالح العراق. وقد تم له ما أراد؛عُرف رشيد عالي الكيلاني بكراهيته للإنجليز، وسخطه على معاهدة التحالف الإنجليزي . العراقي التي كان نوري السعيد رئيس الوزراء الأسبق قد وقعها مع الإنجليز في ٣٠ يونيو ١٩٣٠ولكن خطأ رشيد عالي الكيلاني

---

[١٤]-د. محمد حسين الزبيدي،مقدمات احداث مايس١٩٤١... كما يرويها الدكتور عبد الحميد الهلالي احد المساهمين فيها، جريدة الجريدة، الخميس،١٠اب ٢٠٠٦

هو أنه أراد أن ينفذ سياسة جديدة، باستخدام الأشخاص أنفسهم؛ فقد عهد إلى نوري السعيد بتولي وزارة الخارجية، فأصبح بالضرورة مطلعاً على جميع تصرفات رشيد عالي الكيلاني في العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه لم يكن بوسع رشيد عالي الكيلاني إخراج نوري السعيد من الوزارة؛ خشية انتقام بريطانيا[١٥].

حاولت بريطانيا، في بادئ الأمر، جسّ نبض وزارة رشيد عالي الكيلاني، والتعرف على حقيقة نواياها من المعسكرين المتحاربين في (الحرب العالمية الثانية)؛ بأن طلبت من العراق قطع علاقاته السياسية مع إيطاليا، كما فعلت وزارة نوري السعيد من قبل مع ألمانيا . وطلبت بريطانيا كذلك وضع حد للدعاية النازية في الصحف والإذاعة العراقية. إلاّ أن رشيد عالي الكيلاني رفض قطع العلاقات مع إيطاليا، وأوضح أن مصلحة العراق تكمن في تجنب دخول الحرب والوقوف على الحياد. وقد وصف أحد السياسيين البريطانيين موقف الوزارة العراقية بقوله: "إنهم يقصدون القول :إذا كسبت بريطانيا الحرب؛ فسنكون بمأمن على كل حال، وإذا اتضح أن النازيين هم الذين سيكسبون الحرب؛ فعلينا ألا نرتكب ما يثيرهم ضدنا".[١٦]

وفي الوقت نفسه مارست بريطانيا أنواع الضغوط كلها، فقطعت إمدادات الأسلحة عن الجيش العراقي، وإمتنعت عن توفير الدولار التي كان العراق في أمسِّ الحاجة إليه، لشراء المواد الأمريكية التي يحتاجها المستهلك العراقي.وسرت الشائعات أن العراق في طريقه إلى إعادة العلاقات مع ألمانيا. وأبدت بريطانيا معارضتها الشديدة لهذه الخطوة، بل وهددت بأنها سوف تعيد النظر في علاقاتها مع العراق إذا أقدم على هذه الخطوة. ولم يكتف السفير البريطاني بإبلاغ هذا التهديد، بل أعلن أن حكومته قد فقدت الثقة برشيد عالي الكيلاني، وأنها تطالب باستقالته من رئاسة الوزارء .استفز هذا التدخل السافر، من جانب بريطانيا رشيد عالي الكيلاني فأعلن أنه لا يهتم أبداً بثقة أي حكومة أجنبية، مادام يتمتع بثقة الشعب العراقي وتأييده. وطلبت الحكومة العراقية إيضاحاً من وزارة الخارجية البريطانية، في شأن تهديدات السفير البريطاني. وجاء الجواب في ديسمبر ١٩٤٠، بأن تردد رئيس الوزراء العراقي في تنفيذ معاهدة ١٩٣٠، يدفع الحكومة البريطانية إلى تأييد موقف السفير البريطاني في بغداد

---

[١٥]–عبد الرازق الحسيني ، الاسرار الخفية في حركة ١٩٤١،صيدا ، لبنان،١٩٦٤،ص ١١٢

[١٦]– اسماعيل ياغي،حركة رشيد الكيلاني – دراسة في تطور الحركة الوطنية لعراقية ، دار الطليعة،بيروت،١٩٧٤،ص٥٢

وهي لذلك ترى أن استقالة رشيد عالي الكيلاني، من رئاسة الوزارة هو الحل الوحيد لإعادة العلاقات العراقية البريطانية إلى وضعها الطبيعي. كان من العوامل التي ساعدت رشيد عالي الكيلاني على التمسك بموقفه، والصمود أمام الضغوط والتهديدات المتتالية، دعم شعور العداء داخل الشعب العراقي ضد بريطانيا، ووجود دعاية قوية مضادة لإنجلترا وموالية للمحور داخل بغداد، حتى أن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وعددًا من السياسيين السوريين، أمثال جميل مردم، وسعد الجابري، وشكري القوتلي، إضافة إلى أنصار مفتي فلسطين، ويراوح عددهم بين أربعمائة وخمسمائة شخص، اتخذوا بغداد مركزًا لهم، في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٣٩ إلى ٢٩ مايو ١٩٤١. ولقد لعب المفتي، أثناء وجوده في بغداد دورًا نشيطًا في تجميع عناصر مدنية وعسكرية وتكونت لجنة سرية عليا لإدارة هذا النشاط، قيل إن رشيد عالي الكيلاني كان عضواً بها عمد الإنجليز بعد ذلك إلى وضع خطة، مع الوصي تقضي بدعوة أعضاء الوزارة إلى الاستقالة؛ فيبقى رشيد عالي الكيلاني وحده، ومن ثمَّ يضطر إلى الاستقالة. ونفذوا الخطة بإحكام، عند هذا الحد أرسل رشيد عالي الكيلاني برقية إلى الوصي في الديوانية يوم ٣١ يناير ١٩٤١، محمّلاً الوصي المسؤولية كاملة، ومتهماً إياه بالخضوع للضغط الأجنبي[١٧].

ظل عبد الإله في الديوانية، خاصة بعد أن بلغته أنباء خروج التظاهرات الحاشدة؛ غضبًا من استقالة رشيد عالي الكيلاني، وأرسل في طلب طه الهاشمي، وكلفه بتشكيل الوزارة في الأول من فبراير ١٩٤١، وطلب منه إحالة العقداء الأربعة إلى التقاعد، وظل الوصي في الديوانية خمسة أيام، بعد تشكيل الوزارة خوفاً من التظاهرات. [١٨]

بعد أيام أصدر طه الهاشمي أوامره، بصفته وزيراً للدفاع، بنقل كامل شبيب، قائد الفرقة الأولى، من بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية. واستنكر العقداء الأربعة هذا النقل، ورفضوا الانصياع له، فاضطر طه الهاشمي إلى التراجع، وتجاهل الأمر، ولكن العقداء الأربعة تمكنوا، بعد ذلك، من تحريك الجيش، في الأول من أبريل ١٩٤١، وزحفت بعض القوات لاحتلال المواقع المهمة في العاصمة، وقدم بعض الضباط، إلى طه الهاشمي، طلبهم العاجل بتقديم استقالته فوراً، فاستجاب لذلك، وأرسل يخبر عبد

---

[١٧]– شخصيات عراقية – العقيد صلاح الدين الصباغ ١٨٩٨– ١٩٤٥،جريدة الدستور،العدد٢٥١١، السنة التاسعة، الثلاثاء١٥/٢/٢٠١١.

[١٨]– عبد الرازق الحسيني ، الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١،صيدا ، لبنان،١٩٦٤،ص١٩١

الإله أنه اضطر لذلك، تحت وطأة التهديد.في ذلك الوقت، اتفق رشيد عالي الكيلاني، وقادة الجيش، على ضرورة عزل الوصي على العرش، وتعيين حكومة عسكرية، أطلق عليها "حكومة الدفاع الوطني"، يرأسها رشيد عالي الكيلاني. وتم الاتفاق على اختيار وصي جديد للعرش بعد مغادر الوصي العراق ، واختاروا "الشريف شرف"، من الأسرة الهاشمية، وصيًّا على عرش العراق، فأعلن الوصي الجديد تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة.أعلنت الوزارة الجديدة التزامها الأكيد بمعاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا، تجنباً للصدام معها. ولكن بريطانيا رفضت الاعتراف بها، وامتنع السفير البريطاني الجديد عن تقديم أوراق اعتماده .وأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى جزء من قواتها في الهند ، والتي كانت متوجهة أصلاً إلى الشرق الأقصى، بالتوجه إلى البصرة. فوصلت تلك القوات، يومي ١٧ و ١٨ أبريل ١٩٤١، وظل تدفق القوات البريطانية يتتابع، دون أن تأبه بريطانيا إلى احتجاجات العراق، وأصدرت الوزارة العراقية في أول مايو ١٩٤١، بلاغاً قالت فيه إن إصرار الحكومة البريطانية على عدم سحب قواتها، والإخلال بوعودها، يضطر الحكومة العراقية إلى اتخاذ التدابير التي تكفل سيادة البلاد[١٩].

ولم يستطع الجيش العراقي الصمود أمام هجمات القوات البريطانية، فاضطر إلى الانسحاب، وأخذت القوات البريطانية تزحف إلى بغداد، وعندئذ فر رشيد عالي الكيلاني، والحاج أمين الحسيني، و العقداء الأربعة، وكثير من أعضاء الحكومة، عابرين الحدود إلى إيران يوم ٢٩ مايو ١٩٤١، وطلب الجيش العراقي الهدنة من الإنجليز في اليوم التالي، فأجيب إلى طلبه، وتألفت لجنة أهلية، برئاسة أحد الوزراء السابقين، فوقعت اتفاق الهدنة، ودخل الجيش البريطاني بغداد، واحتلها، وأعاد الوصي على العرش ورفاقه إلى الحكم. وأعلنت الأحكام العرفية، وأصدرت محكمة عسكرية، شكلت في بغداد، حكمًا غيابيًا بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني، و العقداء الأربعة وأشخاص آخرين، وأصدرت أحكاماً بالسجن مدداً مختلفة على غيرهم .[٢٠]وبذلك أعيد

---

[١٩]– أمين السعيد، ثورات العرب في القرن العشرين ، ص١٢٦–١٢٧

[٢٠]– إسماعيل ياغي،حركة رشيد الكيلاني–دراسة في تطور الحركة الوطنية لعراقية ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٧–١٨٣.

احتلال العراق بشكل مباشر من قبل بريطانيا وفقد الجيش العراقي دوره الأساسي الذي لعبه منذ ١٩٣٦.

المحور الثالث: أدلجة الجيش وفق الرؤية السياسية الحاكمة:

على الرغم من استبعاد نوري السعيد لأي ثورة أو تحرك لأنه اعتبر إن المعارضة كانت مجموعة صغيرة ؛مقابل انه كان البعض يعتبر إن الجيش أصبح فاقد للشعور السياسي وان الضباط تم شرائهم من خلال الترقيات والرواتب والأراضي وصار إجمالي سلك الضباط من أصول تعود إلى طبقات فقيرة ومتوسطة الحال،بالرغم من هذا فإنهم لا يمثلون قطاعات الشعب التي ينتمون إليها وان سلك الضباط كان عربي سني في نسبة كبيرة منه ؛كان لارتفاع الأسعار وفقدان السلع الأساسية دوره السلبي في التأثير على الحياة اليومية للطبقة العسكرية وازدادت الأصوات المعارضة وتكثف عملها في ١٩٥٥ عندما تبنى نوري السعيد ومن دون الاهتمام بمشاعر الناس بحلف بغداد وإقامة إرتباط وثيق للعراق بالسياسة الغربية وعزله بشكل أو أخر عن العالم العربي [٢١].

أولا: نشوء حركة الضباط الأحرار

كان لتمادي السلطة الحاكمة في العراق في سياستها المناقضة لمصالح الشعب والوطن ، وانتهاكها للحقوق والحريات العامة ، وقمع الصحافة ، وتزوير الانتخابات النيابية ، واتخاذ الأحكام العرفية وسيلة لقمع الاحتجاجات الشعبية على تلك السياسة اللا وطنية ، والخنوع التام للسيطرة الإمبريالية وتآمر الحكام العرب، ومن بينهم حكام العراق على القضية الفلسطينية من أهم العوامل التي شجعت الضباط الوطنيين في مختلف صنوف الجيش على التفكير في تنظيم الخلايا الثورية في صفوف الجيش ، والعمل على إسقاط النظام الملكي المرتبط كلياً بالمصالح الإمبريالية .[٢٢]

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ ، والتي أطاحت بالنظام الملكي ، أحد أعمدة التآمر على القضية الفلسطينية لتعطي دفعة أخرى أكثر قوة للعمل الجدي

[٢١]– حنا بطاطو ،العراق ،ترجمة :عفيف الرزاز ،الكتاب –الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية،ط١–١٩٩٢،ط٢–١٩٩٩، ص٧٣–٧٥.

[٢٢]– حامد الحمداني،ثورة ١٤ تموزفي نهوضها وانتكاستها واغتيالاتها،نشر فيشون –ميديا ،السويد،٢٠٠٦ ،ص٦٧

لإسقاط النظام العراقي فكانت تلك السنة بداية تشكيل أول تنظيم عسكري جدي بهدف الأعداد للثورة وكان على رأس ذلك التنظيم كلٌ من الرائد (رفعت الحاج سري)، والعقيد المهندس (رجب عبد المجيد) وقام الاثنان بمفاتحة العديد من الضباط ، وسعت لضمهم للتنظيم المذكور ؛وبالفعل فقد تصاعد عدد الضباط من مختلف صنوف الجيش.[٢٣]

لكن الحكومة اكتشفت أن هناك اجتماعاً لبعض الضباط في الكاظمية ضمّ الرائد رفعت الحاج سري والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين ، والمقدم إسماعيل العارف ، والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي فقامت الحكومة بإجراء تحقيق معهم ، إلا أنها لم تستطع إثبات أي تهمة ضدهم وبادرت إلى تفريقهم وإبعادهم إلى وحدات غير فعالة ، وبذلك شتت السلطة ذلك التنظيم إلى حين .[٢٤]

غير أن وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ووقوف حكومة نوري السعيد موقف المتشفي من مصر وقيادتها، وتحديها لمشاعر الشعب العراقي والأمة العربية،جعل السخط يتصاعد على تلك السلطة، وتجددت المحاولات لتشكيل منظمات متعددة للضباط الأحرار كان أبرزها أربع تنظيمات كونت فيما بعد ثلاث منها لجنة عليا سميت {اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار}، فيما بقي التنظيم الرابع محتفظاً لنفسه بتنظيمه الخاص، ولكنهُ أبدى استعداده لمساندة أي حركة تقوم بها اللجنة العليا لإسقاط النظام القائم.

كان إنضمام عبد الكريم قاسم إضافة لحركة الضباط الأحرار،و قوة جديدة ففي تشرين الثاني عام ١٩٥٧ انضمت مجموعة مما يقارب ٨٠ من صغار الضباط إلى الحركة الرئيسية ،و خلال النصف الأول من العام ١٩٥٨ أجتمعت اللجنة العليا للضباط الأحرار تكراراً لدراسة المشاكل المختلفة التي ممكن أن يواجهها الانقلاب ،وكانت مشكلة التدخل العسكري من قبل احد أطراف حلف بغداد هو احد المشاكل المطروحة وتم طرح فكرة التأكد من مدى قدرة الاعتماد في اللحظات الحرجة على

---

[٢٣]– ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد ،بغداد ،١٩٧٩، ص١٣١

[٢٤]– حنا بطاطو،العراق ،ترجمة :عفيف الرزاز ،الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١–١٩٩٢، ط٢–١٩٩٩، ص٨٣.

مساعدة الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي .وقام بهذه المهمة الصديق شنشل من جبهة الاتحاد الوطني وطار في شباط (فبراير)إلى القاهرة وقابل جمال عبد الناصر وتلقى التأكيد منه على دعم الجمهورية العربية المتحدة أي ثورة ستقوم في العراق وبلا تحفظ.[٢٥]

كان موعد الحركة للقوات العسكرية قد حُدد الساعة الثالثة فجراً ، وفي الوقت المحدد، قبيل تحرك القوات استطاع عبد السلام عارف ، وعبد اللطيف الدراجي التحفظ على آمر اللواء العشرين الزعيم الركن (احمد حقي)واعتقال آمر الفوج الثاني العقيد الركن (ياسين عبد الرؤوف)،بعد أن فاتحه عبد السلام عارف للانضمام إلى قوى الثورة ورفضه التعاون ، وبذلك تمّ لعبد السلام عارف التحرك نحو بغداد بعد أن وزع العتاد الذي كان قد خزنه بصورة سرية استعداداً لهذا اليوم. [٢٦]

وفي الوقت نفسه تحرك عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر نحو مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة للسيطرة عليها ، واعتقال قائدها اللواء الركن (غازي الداغستاني) الذي كان يعتمد عليه النظام الملكي .

كما جرى إبلاغ رفاقهم في حركة الضباط الأحرار في الديوانية ، إذ مقر قيادة الفرقة الأولى بضرورة إعتقال قائد الفرقة ،الزعيم الركن(عمر علي) ومعاونه الزعيم الركن (وفيق عارف)،شقيق رئيس أركان الجيش(رفيق عارف)،ومساعديه .

كان الهدف الأول لعبد السلام عارف السيطرة على دار الإذاعة ،لإذاعة البيان الأول للثورة، إذ توجه إليها وبصحبته قوة تتألف من دبابتين فيما سبقه إليها النقيب(خزعل السعدي) وبإمرته ثمان دبابات أخرى واستطاعت الثورة السيطرة على دار الإذاعة بكل يسرٍ وسهولة ، وأسرع عبد السلام عارف بإذاعة البيان الأول في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .[٢٧]

---

[٢٥]– حنا بطاطو ،العراق ،ترجمة :عفيف الرزاز ،الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية،ط١–١٩٩٢،ط٢–١٩٩٩،ص٧٥–١٠٥

[٢٦]– ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد ،بغداد ،١٩٧٩، ص٣٨٠

[٢٧]–نفس المصدر،ص٤٦٧

كان إذاعة البيان الأول للثورة بصوت عبد السلام عارف إيذانا بحلول ساعة الصفر ، وتحرك القوات العسكرية الثورية بقيادة الضباط الأحرار للسيطرة على جميع المرافق العامة، وكافة الأهداف المحددة، إذ واصلت تقدمها ، وسيطرتها على وزارة الدفاع ، ومديرية الشرطة السيارة ، ومعسكر الوشاش ، ومطار بغداد الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية ، فيما تقدمت قوة أخرى إلى قصر الرحاب إذ يتواجد الملك فيصل الثاني ، وولى العهد عبد الإله، وكان على رأس تلك القوة إحدى سرايا المشاة بقيادة آمر السرية الرئيس(منذر سليم) مكلفة باحتلال قصر النهاية ومعه أمراء الفصائل كل من الملازم (عبد الجواد حمبد) والملازم (عبد الكريم رفعت) وكانت ملاكات السرية غير كاملة ولدى كل جندي عشرون طلقة بندقية ولما اقتربت السرية من الباب الخارجي للقصر أحس بهم حرس القصر، وبعد تبادل الكلام والصياح بين الطرفين أطلق الجنود بعض الاطلاقات بأمر آمر السرية ، وعلى أثر انسحاب الحرس إلى داخل القصر تقدمت السرية ، ودخلت إلى حديقة القصر ، وأخذ الجنود وضع الانبطاح مستفيدين من شجيرات وسواقي الحديقة ، ومن ثم بدأ إطلاق النار ، وإذ أن العتاد كان على وشك النفاذ لدى الجنود فقد أصبح موقف السرية محرج ، وفي تلك اللحظات الحرجة حضرت مدرعة عسكرية بقيادة الملازم الأول (عبد الرزاق غصيبة) ومعه الملازم (جبار خضر الحيدر) وهما من الحزب الشيوعي قدما للاستفسار عن الموقف بعد أن احتلا معسكر الوشاش ، وبعد أن أخبرهما آمر السرية بالموقف وحاجته إلى عتاد فقد ذهبا إلى مدرسة الأسلحة في معسكر الوشاش مقابل القصر وكان فيها آنذاك كل من الملازم الأول (عبد الستار العبوسي) والملازم الأول (عبد الله الحديثي) وهما من الضباط المعلمين في المدرسة لتدريب التلاميذ على رمي الصواريخ من القاذفة حجم ١٠٥ مم المحملة على سيارة جيب فقام عبد الستار بفتح مشجب المدرسة وأخذ العتاد وركب معهما الملازم (مصطفى عبد الله) الذي كان من ضباط الدورة التدريبية وذهبوا جميعا إلى قصر الرحاب ، وقاموا بتسليم العتاد ، واستمر تبادل إطلاق

النار والتحاور بين الطرفين للتسليم للثوار دون قيد أو شرط فمن جانب الثوار كان المفاوض آمر السرية ومن الجانب المقابل كان المفاوض مرافق الملك الملازم الأول (يونس ثابت) والذي هو بنفس الوقت ضابط الخفر لتلك الليلة ،كما كان في القصر رئيس خفر هو الرئيس (محمود صالح) الذي إتصل بمقدم الخفر لتلك الليلة المقدم(طه البامرني) الذي كان في مقر لواء الحرس في ثكنة قصر الزهور إلا أنه لم يستجب لطلب تحريك القطعات لصد الثوار ، وفي هذه اللحظة تقدم الملازم الأول (عبد الستار العبوسي) بعجلته وبمدفعها ضد الدبابات وأطلق طلقة واحدة أصابت عمود شرفة الباب ومن ثم أطلق الطلقة الثانية فأصابت جدار القصر الأيسر ، وعندها ظهرت راية بيضاء علامة الاستسلام ، وعندها خرج الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله والملكة نفيسة، أم عبد الإله، والأميرة عابدية، شقيقة عبد الإله، والأميرة هيام زوجة عبد الإله وابنة أمير ربيعة بلاسم الياسين، أكبر إقطاعيي العراق، وبمعييتهم الخادمة رازقية، والطباخ التركي، حاملين الرايات البيضاء ومعلنين الاستسلام وكان يتقدمهم الملازم الأول (يونس ثابت) وهو رافع المنديل الابيض ، وعند اقترابهم من الثوار، وعلى بعد عشرون متراً أو أقل نهض الجنود وهم بوضع التهيؤ للرمي لغرض استلام الخارجين ، وفي لحظة مفاجئة سحب الملازم الأول يونس ثابت مسدسه وأطلق عدة عيارات منه أصاب بها الملازم (مصطفى عبد الله) وعدد آخر من الجنود كما فتح بعض الجنود النار من شرفة القصر في الطابق الثاني ، وعلى الأثر بادر النقيب (عبد الستار السبع) ورفقه الثوار إلى إطلاق النار على جميع أفراد العائلة المالكة وأرداهم قتلى في الحال ، ما عدا الأميرة هيام زوجة عبد الإله التي أُصيبت بجروح ، لكنها استطاعت أن تزحف إلى داخل القصر ، ثم نُقلت فيما بعد إلى المستشفى ،وهكذا كانت نهاية العائلة المالكة في العراق .[٢٨]

ويتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية حول حقيقة مقتل العائلة المالكة :

---

[٢٨]–اكرم المشهداني ، ذكريات تلفزيون بغداد .. إذاعة وتلفزيون بغداد صبيحة ١٤ تموز،جريدة الجريدة،الصفحة الاخيرة، ٢٠-٦-٢٠٠٩.

- ❖ هل كان مقرراً قتل الملك وعبد الإله وبقية الآسرة المالكة ؟
- ❖ هل تلقى المهاجمون أمراً من قيادة الثورة بقتل العائلة المالكة أم تصرفوا بذاتهم؟

فيما يخص السؤالان الأول والثاني ،أدعى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في لقاءات متعددة معهما ، بأنهما لم يأمرا بقتل الملك وولي عهده عبد الإله والعائلة المالكة ، وكان هدف الثورة إلقاء القبض على الملك وعبد الإله ، وتقديم الثاني للمحاكمة ، حتى أن عبد الكريم قاسم كان يحتفظ بتقرير قدمه له النقيب عبد الستار السبع ، يؤكد فيه أنه هو المسؤول عن قتل العائلة المالكة ، وأنه لم يتلقَ أمراً من أحد.[٢٩]

أخذت جثث أفراد العائلة المالكة في سيارة . بك آب . عسكرية إلى الطب العدلي ، في باب المعظم ، وفي الطريق ،أوقفت الجموع الهائجة السيارة ، وأنزلت جثة عبد الإله من السيارة ومثلوا فيها ، وعلقوها على أحد الأعمدة الكهربائية ، وكان هذا العمل يمثل أساء للثورة ، وما كان ينبغي السماح لتلك العناصر القيام بهذا العمل ، الذي لم يجلب أي فائدة للثورة بل أساء إليها ، رغم كل ما أقترفه عبد الإله من جرائم بحق الشعب والوطن .

أما نوري السعيد ، أخطر رجالات العهد الملكي ، والحاكم الفعلي للعراق ، والمعتمد الأول للسفارة البريطانية في بغداد ، والذي كان يشغل منصب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، فقد أسرع للهرب من قصره حال سماعه إطلاق النار، وقبل أن تصل إليه قوات الثورة، إذ أستخدم زورقاً صغيراً، عبر به متنكراً نهر دجلة إلى جانب الرصافة في كرادة مريم، إذ قصد دار الدكتو(صالح مهدي البصام)، وانتقل بعد ذلك بسيارته إلى دار صديقه المدعو (الحاج محمود الاسترابادي)،ومنه أنتقل مرة أخرى إلى دار شقيق الوزير ضياء جعفر، المدعو (هاشم جعفر)، وكان يرتدي ملابس نسائية وعباءة ، خوفاً من الجماهير المتحمسة لإلقاء القبض عليه.[٣٠]

---

[٢٩]– حنا بطاطو ،العراق ،ترجمة :عفيف الرزاز ،الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية،ط١–١٩٩٢،ط٢–١٩٩٩، ص٢٢٦.

[٣٠]– الدكتورة عصمت السعيد،نوري السعيد الرجل والإنسان،النشر لمبرة عصام السعيد ،لندن،١٩٩٢

لكن نوري السعيد شكّ بابن هاشم جعفر ،الذي خرج من الدار، خوفاً من إبلاغ السلطة الجديدة عن مكان وجوده ، فغادر الدار متوجها إلى قصر الإقطاعي الكبير (محمد العربي) في منطقة البتاويين وبرفقته زوجة الاستربادي وخادمه .[٣١]

وفي الطريق إكتشفته جماهير الشعب ، فراح يطلق النار في الهواء من مسدسه ، لعله يستطيع التخلص منهم ، لكنه فشل في ذلك ، وأضطر إلى أن يطلق آخر رصاصة على رأسه، مفضلاً الانتحار على الوقوع بأيدي الشعب ، وقد مثلت الجماهير بجثته ولم تبقِ لها أثراً . [٣٢]

كان سقوط الملكية في العراق في ١٤تموز خطوة نحو الإنطلاق لتغير مظاهر وتغير كثير من المقدمات السياسية، والأهداف، والأمزجة ،والعلاقات المتبادلة بين الأحزاب، وكان لابد لعدم التوافق بين المصالح الحسابية بين القوميين والشيوعيين من أن تبرز للسطح ؛من إذ إن نظام الحكم الذي انبثق عن ثورة تموز في الأشهر الأولى يحمل نوع من الالتباس والتمركز شديد للسلطة السياسية .وليكون موضوع الوحدة العربية احد العوامل التي سرعت بتحول التوافق الظاهري إلى انقسام حاد ؛إذ إن عبد الكريم قاسم قام بطمئنة الجزء المسيطر من الضباط العروبيين داخل الضباط الأحرار قبل الثورة بأنه يشاركهم مشاعرهم ،وبالمقابل لم يتخذ أي موقف مباشر بعد ١٤تموز وأعطى القوميين نوع من التصور انه ليس ضد الوحدة العربية ،بل ضد الاندفاع الطائش وكان في نفس الوقت يقف مع الديمقراطيين الذين يعلنون توقهم إلى دخول العراق في اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة بشرط ضمان حرية الحياة الحزبية ، والحريات الديمقراطية ،وهذا ما أدى إلى النزاع بين القومين والإقليميين إلى عدة نتائج سياسية إذ واجه الاتجاه العروبي هزيمة واضحة من مجموعة من الأحداث المتسارعة مثل إعفاء عارف ١٩٥٨من منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة ،ومن ناحية أخرى حلت ضبابية السلطة التي كانت مخترقة في قمتها خلال الأشهر الأولى للثورة، وانتقلت سلطة الدولة ليد عبد الكريم قاسم وعلى المستوى الشعبي كان الشيوعيين

---

[٣١]– نفس المصدر السابق،ص٣٠٣

[٣٢]– الدكتورة عصمت السعيد،نوري السعيد الرجل والإنسان ،ص٣٠٥

يحطمون العقبات واحدة بعد الأخرى وكانوا يظهرون كقوة من خلال المؤسسات الدولة التي كانت في الغالب من صنعهم[٣٣].

وكل هذه الأحداث مهدت لانقلاب ضد نظام عبد الكريم قاسم كان انقلاب ١٩٦٣ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم في شباط (فبراير) من تخطيط وتنفيذ البعث المعاد بناءه وتنظيمه حديثا [٣٤].

ثانيا : (عهد الجمهورية العراقية) للمدة(١٩٦٠– ١٩٨٠):

في اليوم الثامن من شهر فبراير سنة ١٩٦٣م قام حزب البعث بإنقلاب على نظام عبد الكريم قاسم وقد شهد هذا الانقلاب قتالا شرسا دار في شوارع بغداد، وبعد نجاح هذا الانقلاب تشكلت أول حكومة بعثية ، و سرعان ما نشب خلاف بين الجناح المعتدل والجناح المتطرف من حزب البعث فاغتنم عبد السلام عارف هذه الفرصة وأسقط أول حكومة بعثية في تاريخ العراق في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣م وعين عبد السلام عارف أحمد حسن البكر أحد الضباط البعثيين المعتدلين نائبا لرئيس الجمهورية .[٣٥]

وقد عمل عبد السلام على تطوير المؤسسة العسكرية وتقويته وعين أخيه عبد الرحمن رئيس أركان للجيش وهو الذي لا يمتلك شخصية قوية ليس إلا ليضمن انه لا يوجد منافس له على قيادة الجيش ، ولكن على عكس ما نادى به من الدعوة إلى الوحدة مع مصر وسوريا عمل على التريث وتجاهل الأمر ، وقد مرض عبد السلام بمرض عضال ولكن وفاته جاءت نتيجة تحطم طائرة تقله ومجموعه من القيادة في رحلة داخلية ،وعلى الفور عين أخوه عبد الرحمن خليفة له في رئاسة الجمهورية في ١٩٦٦/٤/١٦ إذ لم يعدل من سياسة الحكومة السابقة شيئا بل أبقى توزيع المناصب الوزارية على مجموعة من الضباط ولكن بحدود ضيقة عن السابق .لكنه لم يحقق نجاحا في الحد من النشاط السياسي لمنتسبي الجيش كما تزايد تغلغل عناصر من

---

[٣٣]– حنا بطاطو ،العراق ،ترجمة :عفيف الرزاز ،الكتاب –الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية،ط١–١٩٩٢،ط٢–١٩٩٩، ص١١٩–١٤٣

[٣٤]–نفس المصدر،ص١٦٨

[٣٥]–عبد الجاسم الساعدي،العنف وانقلاب شباط ١٩٦٣في الذاكرة العراقية،مجلة الحوار المتمدن، العدد:٢٥٤٨، ٢٠٠٩/٢/٥.

حزب البعث في المفاصل القيادية والوحدات الفاعلة بأساليب سرية وطرق لم تستطع الحكومة وأجهزتها الأمنية البسيطة متابعتها.وقد جاءت هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل لتفضح ضعف المؤسسة العسكرية في العراق، مما ساعد حزب البعث على القيام بانقلابه الثاني.[٣٦]

وفي اليوم الثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٦٨م طرد حزب البعث كافة من تعاونوا معه في انقلابه الناجح على عبد الرحمن عارف وعين أحمد حسن البكر رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للجمهورية وقائدا عاما للجيش وأصبح صدام حسين نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ومسؤولا عن الأمن الداخلي. وهنا برز دور الجيش العقائدي إذ أندمجت أيدلوجية حزب البعث في تركيبة والتراتب الوظيفي لمنتسبي الجيش بغض النظر عن الاحتراف .و تأسست علاقة الجيش بالدولة العراقية في حكومات البعث على مفاهيم الحزب وأفكاره الخاصة في إدارة الدولة والمجتمع من ناحية، وعلى ما ورثه من تراكمات في هذا المجال بالنسبة للحكومات التي سبقته ، وتركيبة الحزب الداخلية. و أصبحت العلاقة بين الجيش والحاكم علاقة التابع والمتبوع يكون فيه الجيش تابعا، وزيادة قوة هذا التابع وتطوير إمكانياته ليؤمن البقاء في السلطة ويدعم دور الحاكم كلاعب قوي في الساحة السياسية الداخلية والخارجية . وقد برز دور صدام حسين تلميذ عفلق في هذه المرحلة إذ عمد إلى تصفية كافة الخصوم السياسيين وسعى لأن يلتف الجيش من حوله ، إلى أن قام البكر بالتنازل عن السلطة لنائبه صدام حسين بشهر تموز ١٩٧٩ .[٣٧]

ثالثا:مرحلة حكم(صدام حسين)(١٩٨٠-٢٠٠٠):

منح نظام حكم (صدام حسين) دوراً أساسياً إلى قوات الحرس الجمهوري و في عمليات القسر والقسوة والتوسع في تبعيث الجيش على مستوى الضباط وضباط الصف والجنود بشكل عام ،إذ تم تسليم مسئولية قيادة الفرق والفيالق والمفاصل

[٣٦]- زكي فرحان،سلسلة عراق الانقلابات،مجلة الحوار المتمدن،العدد٥،٣٦٨٩/٤/٢٠١٢

[٣٧]-عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، بغداد ،١٩٨٩،ص ١٠٠.

المهمة في الجيش والدوائر الأمنية بشكل عام إلى ضباط بعثيين أحداث ، لم تكن لديهم الخبرة القيادية الكافية سعيا منه للتخلص من تهديدات الانقلاب والتمرد[٣٨].

كما عمد لتصفية الجيل الأول والثاني من البعثيين العسكريين والتمهيد إلى صياغة الجيش. كما إنه لم يتوقف عند حدود الإحالة الجماعية على التقاعد والسجن بالنسبة للضباط ، بل وتوجه في تعامله إلى المستوى الذي يتجاوز عقائدية الجيش كما يراها الحزب ، بل وتسيسه ذاتيا ، بطريقة يكون هو فيها صورة القائد العسكري الأعلى والتأكيد على إن سلطة الحزب أعلى من سلطة الآمر العسكرية ، جعلت الآمر تابعا للحزب فاقدا لهيبته العسكرية . و عمل على تقوية سلطة الأمن في الجيش على حساب سلطة الآمر / القائد ،مما تسبب في إضعاف سلطة القائد العسكري ، وعدم احترامه من المنتسبين[٣٩] .

وبمتابعة تطور الجيش العراقي في ظل الجمهورية نجد أن العراق كان مع سياسة الحياد الايجابي وانه عمل على بناء جيشه ضمن عقيدة عسكرية دفاعية . ولكن بعد استلام صدام للسلطة اخذ تنظيم الجيش منحى آخر من إذ الحجم والتسليح والتنظيم والارتباط إذ أن العقيدة العسكرية للجيش قد تغيرت فأصبحت هجومية ، وقد وظفت الثروة الوطنية والأموال في مشاريع ما يسمى بالتصنيع العسكري التي آلت إلى التدمير فيما بعد ، كما أدى ذلك إلى عسكرة المجتمع العراقي بما له من العواقب الخطيرة اجتماعيا وحضاريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا .وقد عمد صدام حسين إلى خلق تكوينات وإحداث تغيرات في تنظيم القوات المسلحة إذ فك إرتباط قوات الحرس الجمهوري ومديرية الاستخبارات العامة من رئاسة أركان الجيش ومن وزارة الدفاع فربطهما برئاسة الجمهورية عن طريق جهاز الأمن الخاص وهذا مالا يوجد له مثيل في جيوش العالم [٤٠].

الخاتمة

---

[٣٨]–نفس المصدر السابق ،ص١٥٦.

[٣٩]– بيار ميكال ، تاريخ العالم المعاصر (١٩٤٥–١٩٩١)، دار الجليل ، بيروت ، . 1993،ص٥١٢

[٤٠]– جراهام فولر، دراسات عالمية – العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى ٢٠٠٢ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع ١٤ ،ص١٢٣

نستنتج من هذه الدراسة إن تاريخ العراقي المعاصر لا يمكن أن يقرا قراءة تاريخية صحيحة من دون الرجوع لدراسة الأدوار التي قام بها الجيش العراقي في مراحله المختلفة والتي كانت حافلة بالأحداث والمتغيرات والتي تقتضي التأني في إصدار الأحكام بحقها.[٤١]

أما علاقة المؤسسة العسكرية العراقية بقيام دولة العراق فإنها بالأساس قامت على مدى القوة العسكرية التي تستطيع تجسيدها وترسيخ حدودها وكذلك حمايتها ، و تأسس الجيش العراقي عام ١٩٢١ في أجواء خاصة كان فيها المجتمع العراقي بعيدا عن إدراك ماهية الديمقراطية أو طبيعة السلوك اللازم لتطبيقها، و لعبت الأيدلوجية لحزب البعث دورا مهما لدى العقيدة العسكرية في العمل على تطوير تلك النقطة من خلال المؤسسات والهيكلية الإدارية والتي يشترك بها العسكر لما له دور رئيسي في ترسيخ الحدود والحماية من التهديد سواء كانت خارجية أو داخلية ومواجه الخصم من خلال زيادة القوة العسكرية وتعزيزها، ومواجه أي تمرد قد يحصل عند السكان على الدولة.لقد ترك الصراع ما بين الطبقات الاجتماعية بصماته على تركيبة الجيش العراقي. وتمايزت هذه التركيبة في ظل الحكومات المتعاقبة إذ نجد أن الخبرة العسكرية كانت أساس تقيم كفاءة ضباط الجيش في ظل العهد الملكي وكانت العلاقة بين الحكومة والجيش هي علاقة المنفذ للأوامر الحكومة حسب دستور الدولة المعلن، وفي ظل الجمهورية العراقية امتازت الخبرات العسكرية بالأيدلوجيا الفكرية الخاصة بحزب البعث و أصبحت العلاقة بين الجيش والحكومة هي علاقة المؤسسة المتنفذه بالحكم والتي عملت على عسكرة الدولة بكافة قطاعاتها، والتي تنبع تصرفاتها من مفاهيم الحزب الحاكم .

[٤١]– عادل محسن محمد،تطور الدور السياسي للجيش العراقي،مجلة التربية والعلم، المجلد(١٤) العدد(١)، لسنة٢٠٠٧، ص٢٧.

الخلاصة

شكلت بداية الخمسينات والستينات مرحلة أساسية في تغير ذهنية الإنسان العربي بوعيه أن الانقلابات العسكرية لم تكن ظاهرة زائلة مؤقتة عندما بدأ العسكر يضعون أسس التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة، الشيء الذي وضع أنظمة الحكم العسكرية أمام ضرورة إعادة إنتاج شرعيتها، وبالفعل استطاعت أن تستثمر وأن تؤثر على الشعور الجماعي عن طريق قضيتا الاستقلال والوحدة العربية كقضايا تعد بالنسبة للإنسان العربي من الأولويات.

Abstrat

-By the beginning of the fifties, and through the sixties of the last century, the Arab world has entered a new era that was characterised by a transformation in the public's mentality. The public soon realised that the military coups were not an ephemeral phenomenon as the military started laying the foundation for the new social, economic and political regimes. This has put the military ruling regimes in a position where the reproduction of their legitimacy was necessary. Indeed, those regimes were able to capitalise and to impact the public's feeling through the independence cause as well as the unity cause, two priority causes for the Arab public at the time.